عجلة إكليل للدراسات الانسانية

التصنيف الالكتروني: مج(5) - العدد(1) -ج(3)

مقال مراجعة موضوع حقوق المهاجرين غير الشرعيين في المواثيق الدولية كحقوق الانسان

أ.مر.د. لمياء مالك عبد الكرب مسعيد كلية التربية ان رشد -جامعة بغداد

الكلمات المفتاحية: حقوق الانسان. المهاجرين. المواثيق الدولية

الملخص:

تتناول هذه الدراسة الحقوق الاساسية للمهاجرين غير الشرعيين في الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان، وأن الهجرة غير الشرعية تهربب المهاجرين تحظى بإهتمام العالم وذلك من خلال وضع آليات دولية كفيلة لمواجهة المخاطر المترتبة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية و تهرب المهاجرين قصد محاصرتها و الحد من آثارها.

ومن جانب آخر فإن فئة المهاجرين تحظى بحماية قانونية لحقوقها الأساسية، فهؤلاء المهاجرين هم قبل كل شيء بشر ، يجب أن يتمتعوا بكامل حقوقهم الأساسية على أساس مبدأ المساواة، وعدم التمييز في التمتع بحقوق الإنسان كمبدأ من المبادئ الأساسية في القانون الدولي الإنساني القانون الدولي لحقوق الإنسان.

المقدمة:

مع الارتفاع الحالي في معدلات الهجرة غير الشرعية، ولاسيما في أوربا، ازداد حماس هذه الدول لمواجهة ظاهرة الهجرة، من اجل حماية أمنها الداخلي، من خلال اتباع نهج سياسي أمني صارم في القوانين المتعلقة بالهجرة غير الشرعية، وبالرغم من أقرار الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق الانسان، لمبادئ والقيم المشتركة بين الافراد، التي تتعلق بالمساواة ، والحربة، والعيش بكرامة، والعدل، والحماية من العنف والاستقلال ، وعدم التميز بسبب، الجنس، او العرق، او الأصل القومي، او اللون، او الانتماء السياسي.

بناء على ما سبق، سنحاول في هذا المقال دراسة حماية المهاجرين غير الشرعيين من خلال الإعلان العالمي لحقوق الانسان.

التصنيف الالكتروني: مج(5)- العدد(1)-ج(3)

مبدأ عدم التمييز في الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

هذا الإعلان يمثل الركيزة الأساسية للشرعة الدولية لحقوق الإنسا، فقد تضمنت أحكامه من خلال المادة الأولى منه على أنه يولد جميع الناس أحرار متساوين في الكرامة الحقوق ،وقد وهبوا العقل والوجدان، وعليهم ان يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الاخاء كما أكدت المادة الثانية منه بأن: لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق و الحربات الواردة في هذا الإعلان دون أي تميز، بسبب العنصر، او اللون، او الجنس، او اللغة، او الدين، او الراي سياسي او غير سياسي اوالخ. كما أكدت المادة ثلاثة وعشرون في فقرتها الثانية بان لكل فرد دون أي تمييز الحق في أجر متساو للعمل

المصادر الدولية لحماية حقوق المهاجرين غير الشرعيين

إن الفرد وحقوقه أصبح موضوع حماية من قبل القانون الدولي، فالمعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان أو تلك المرتبطة مباشرة بالهجرة تفرض على الدول التزامات بضرورة حماية الأفرا، ويستفيد من هذه الحماية حتى المهاجرين غير الشرعيين، وعليه سنتطرق في الجوانب المتعلقة بالنظام القانوني الدولي لحماية حقوق فئة المهاجرين ويمكن اعتبار ما جاء في الإعلان العالمي المتعلقة بحقوق الإنسان لسنة 1948 للأفراد الذين ليسوا من مواطني البلد الذي يعيشون فيه، من أهم النصوص الدولية التي تعني بالأجانب و فئاتهم المختلفة بما فها المهجرون غير الشرعيين، ويظهر من خلال تحليل محتوى الإعلان أن الأساس و المعيار الرئيسي الذي تقوم عليه الحقوق المقررة لهم منبثقة من مبدأ المساواة عدم التمييز في التمتع بالحقوق، وفق المادة 14 رقم 1 منه تنصى" لكل فرد حق إغتناء ملجأ في بلدان أخرى والتمتع به والتخلص من الاضطهاد" كما نصت المادة 15 " لكل فرد حق التمتع بجنسية ما"، لذلك سنتطرق الى ما أقره الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من المواثيق لحماية المهاجرين.

أولا: مبدأ عدم التمييز في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية 1976.

أكد هذا العهد مبدأ عدم التمييز من المادة الثانية الفقرة 1و ذلك بأن تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بأن تضمن جعل ممارسة الحقوق المنصوص عليها في هذا العهد بريئة من أي تمييز بسبب العرق ، أو اللون ، أو الجن ، أو اللغة ، أو الدي ،أو الرأي سياسيا أو غير سياسي أو الأصل القومي أو الإجتماعي ، أو الثروة ، أو النسب ، أو غير ذلك من الأسباب.

مجلة إكليل للدراسات الانسانية

التصنيف الالكتروني: مج(5) - العدد (1) -ج(3)

ثانياً: الإعلان العالمي لحقوق الانسان للأشخاص الذين ليسوا من مواطنين البلد الأصلي لسنة 1985.

كرست كذلك هذه الإتفاقية مبدأ المساواة و عدم التمييز وذلك من خلال ما جاءت به في نص المادة 5 بان لهم الحق في الامن والخصوصية وحرية الفكر ومغادرة الدولة واصطحاب اسرهم ،وكذلك نصت المادة 8 من الإعلان بان العمال الأجانب لهم الحق العمل في ظروف أمانة وصحية ثالثاً: مبدأ عدم التمييز في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لسنة 1960

تلزم الدول الأطراف تسهيل مهمة استيعاب عديمي الجنسية ومنحهم جنسيتها وفق المادة 13، وكذلك الحماية القانونية للمهاجرين غير النظاميين من أشكال التمييز العنصري، كراهية الأجانب أثناء تواجدهم بدول الإستقبال، حيث رصدت المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان عديد من الإنتهاكات الممارسة في حق المهاجرين.

رابعاً: مبدأ عدم التمييز في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية 1969.

حماية لحقوق الإنسان وضمانا لمبدأ عدم التمييز للدول كافة، بما في ذلك ما يخص ضد الأجانب الذين يرغبون للحصول على اللجوء او الجنسية تلتزم كل دولة طرف في هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه، بكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والداخلين في ولايتها، دون أي تمييز، وتحظر بالقانون أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف.

خامساً: الحقوق المقررة بموجب الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لسنة 1990:

هذه الاتفاقية تمنح في جزئها الثالث مجموعة من الحقوق:

- -حماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم من التعرض للعنف و الإيذاء البدني والتهديدات والتخويف.
- -مكافحة جميع مظاهر العنصرية أو كره الأجانب والتعصب ضد العمال المهاجرين وأفراد أسرهم .
 - -الحماية من التوقيف والإحتجاز التعسفي
 - -الحماية من الإستغلال في العمل، العمل القصري أو الإلزامي وعمل الأطفال.
 - -المساواة في المعاملة من حيث الأجر و شروط العمل الأخرى وأحكام التوظيف.
 - -حق الإنضمام إلى نقابات العمال -الحق في الضمان الاجتماعي.

التصنيف الالكتروني: مج(5)- العدد (1)-ج(3)

-الحق في الرعاية الطبية العاجلة – الحق في التعليم لجميع أطفال العمال المهاجرين.

ونشير في هذا الصدد الى بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكملة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2001 والذي نصى على المعاملة الإنسانية للمهاجرين وحقوقهم الأساسية وفق المادة 18 ، واشارة المادة 6 من البروتوكول التزام كل دولة باتخاذ الإجراءات التشريعية لتجريم تهريب المهاجرين، والعمل على توعية المواطنين فيما يخص المخاطر المتعلقة بتهريب المهاجرين وفق المادة 15.

الحقوق الأساسية للمهاجرين غير الشرعيين من خلال الآليات القانونية الدولية

عدم امتلاك المهاجرين غير الشرعيين للوثائق القانونية اللازمة لوجودهم في وضعية غير قانونية لا يعني أن هؤلاء الأشخاص بلا حقوق ، فالحقوق مكفولة لجميع البشر بغض النظر عن وضعهم القانوني، فحرمان المهاجرين من حقوقهم الأساسية وتعريضهم للانهاكات والمضايقات تخالف المبدأ الإنساني الذي يكفل الحفاظ على الكرامة الإنسانية التي أقرتها التشريعات والاتفاقيات الدولية ، لذلك تم عقد معاهدة أمستردام في الثاني من تشرين الاول من عام 1997، ودخلت حيز التنفيذ في الأول من ايار1999والتي تناولت قضايا الهجرة واللجوء، التي نوقشت سابقا في معاهدة ماسريخت ،لذلك قرر الاتحاد الأوربي اتخذ الإجراءات اللازمة خلال خمسة أعوام من دخولها حيز التنفيذ :على كل دولة عضو تكون مسؤولة عن فحص طلبات اللجوء ،ومنح صفة اللاجئ للأفراد، وتوفير الحماية لهم.

الخاتمة:

ومازلنا نلاحظ، انه على الرغم من أن المهاجريين غير الشرعيين يتمتعون بالحد الأدنى من الحقوق في الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق الانسان، ولاسيما الاتفاقيات المتعلقة بالهجرة التي تم منحها للمهاجرين غير الشرعيين، من اجل حماية كرامتهم الإنسانية، التي سعت الى وضع قوانين صارمة، إلا أن حقوقهم ضلت شحيحيه وتمتاز بالعمومية، الامر الذي سهل على الدول الاوربية المستقبلة للمهاجرين من عدم التزاماتها، بدافع حماية أمنها وسيادتها الإقليمية.

المصادر

- ابتهال رياض ضبع العبدلي، الوضع القانوني للمهاجرين غير الشرعيين من المنظور الدولي، مجلة كلية المعارف الجامعة، 2019، المجلد 29، العدد1.
- أوكيل محمد أمين، "عن فعالية المقاربة الاوربية للتصدي لظاهرة الهجرة غير النظامية"، مجلة الأكاديمية للبحث القانوي، العدد 1، المجلد 17، 2018.

العدد 17 /آذار/2024

ik ik

مجلة إكليل للدراسات الانسانية

التصنيف الالكتروني: مج(5) - العدد(1) -ج(3)

- 3. عامر حسن فياض، الرأى العام وحقوق الانسان،ط1، موسوعة القوانين العراقية، العراق،2003.
- 4. عبد الحميد الشهاوي، الهجرة غير الشرعية، رؤية مستقبلية، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2009.
 - 5. عبد الله البستاني، مذكرات أولية في القانون الدستوري ، مطبعة الرابطة، بغداد، 1951.
- عبد المالك صايش، مكافحة تهريب السريين، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، الجزائر، 2014.
- 7. على فهيم سالم العجمي، تطور الرقابة القضائية على قرارات ابعاد الأجانب " دراسة مقارنة" ، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عمان العربية ، المملكة الأردنية الهاشمية، 2012، ص ص 22-23.
- محمد غربي، سيفان فوكة، مشري مرسي، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (المخاطر واستراتيجية المواجهة)، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 426.
- 9. مصدق عادل طالب ، الضمانات الدولية والداخلية لحماية حقوق العمال المهاجرين، مجلة الحقوق ،
 الجامعة المستنصرية، المجلد4، العدد15، ص 389.

Review Article

The rigts of illegal immigrants in international hurman rights conventions

Assist Prof Dr. Lamia Malik Abdul Karim Saeed Ibn Rushd College of Education University of Baghdad



Gmail ahussein@uowasit.edu.iq

Keywords: human rights. immigrants. International Agreements

Summary:

This study deals with the basic rights of illegal immigrants in international human rights agreements, and that illegal immigration and migrant smuggling are of global interest, through the development of international mechanisms capable of confronting the risks arising from the phenomenon of illegal immigration and migrant smuggling in order to besiege it and limit its effects. On the other hand, the category of migrants enjoys legal protection for their basic rights. These migrants are, above all, human beings. They must enjoy all their basic rights on the basis of the principle of equality and non-discrimination in human rights as one of the basic principles of international humanitarian law and international human rights law.